الباب الثالث

الخصخصة : مالها... وما عليها!!

الفصل الأول

إيجابيات الخصخصة

للخصخصة إيجابيات معينة ، ولها سلبيات أيضاً ، ويمكن تلخيص ذلك في ضوء بعض المعطيات ، مثل :

هناك بعض الأهداف الاقتصادية للخصخصة ، أهمها :

- محاولة تحقيق الاستقرار الاقتصادي .
- القضاء علىٰ الاحتكار والتكتلات الاقتصادية .
- الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- إنشاء وإدارة الأنشطة الخاصة بتكوين البنىٰ الأساسية .

وهناك بعض الأهداف السياسية ، أهمها :

- تأكيد استقلال وسيادة الدولة في العهود الأولى للاستقلال .
- ضمان ولاء إدارة النشاط الاقتصادي لأهداف التنمية وتحقيق الصالح العام .

وهناك بعض الأهداف الاجتماعية ، أهمها :

ـ تقريب الفوارق بين الدخول والثروات .

ـ التخفيف عن كاهل الطبقات الفقيرة .

ـ خلق فرص للعمل .

ـ التدريب .

لكن السؤال الملحّ : أين يكمن العيب : في سوء استخدام هذا المفهوم أم في تطبيقه ؟

أي إذا كانت هذه هي أهداف القطاع العام ، فلماذا نرىٰ ـ وفي كثير من الأحيان ـ نتائج سلبية لذلك ، هل العيب في الأهداف ، أم العيب في الأداء ؟!

بداية لا بدّ من الاعتراف ـ ومن خلال الوقائع والمعطيات ـ بأن هناك ضعفاً في أداء القطاع العام ، قياساً مع الأداء في القطاع الخاص ، ويورد الدكتور غسان قلعاوي بعض الأمثلة التي توضح الفكرة ، مثلاً :

تؤكد بعض الدراسات أن تكلفة تشغيل الحافلات العامة (الباصات) التي تديرها الحكومة من خلال مؤسساتها العامة ، كانت تزيد ـ في إنكلترا ـ عن مثيلاتها مما يدار من قبل القطاع الخاص بنسبة تقترب من الضعف .

كما تشير بعض الأبحاث التي تضمنت بعض الإحصاءات عن البلدان النامية إلىٰ أن متوسط العائد في القطاع العام .

في تايلاند ـ مثلاً ـ تراوح بين ٧٥ , ٢٪ إلىٰ ٣٪ مقابل ٩٪ في القطاع الخاص في منتصف الثمانينيات .

وفي الهند تراوح المتوسط المذكور بين ٢٪ إلىٰ ٣٪ مقابل ٩٪ إلىٰ ١٢٪ في القطاع الخاص في الفترة المشار إليها تقريباً .

وفي كينيا نجد أن العائد علىٰ رأس المال المستثمر في القطاع العام لم يتجاوز ٤٪ .

وكمثال من واقعنا العربي نجد أنه في القطر المصري مثلاً يوجد ١١٦ شركة قطاع عام ، نصفها خاسر والنصف الآخر رابح وأن المحصلة النهائية لنتائج نشاط مؤسسات القطاع العام خسارة بلغت ٢٢٩ مليون جنيه مصري عام ١٩٨٧م .

وذلك مقابل ٥٦٩ شركة خاصة رابحة ، بلغت أرباحها حوالي ١٥٤ مليون جنيه بمتوسط للعائد يقترب من حدود ٨٪ .

ولكن لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار مسألة مفادها : أن ضعف أداء القطاع العام لا يعود إلىٰ مفهومه أو طبيعته بقدر

ما يعود إلىٰ الظروف التي اكتنفت تطبيق هذا المفهوم في معظم الدول النامية .

وأهم الظروف التي تقف عائقاً أمام تحسين أو تطوير أداء القطاع العام ، هي :

ـ ظروف السياسة العامة ، والأوضاع الاقتصادية الكلية التي انعكست على أداء المؤسسة العامة .

ـ الخلل في تنظيم وحدات القطاع العام .

لكن مع ذلك كله ، فهناك مزايا إيجابية لعملية التخصيص ، يقابلها محاذير وسلبيات يمكن إجمالها بما يلي :

مزايا إيجابيات الخصخصة :

١ـ تحسين الأداء والإنتاجية : وذلك من خلال تعريضها للمنافسة والبعد بإدارتها عن قيود التدخل الحكومي .

٢ـ تهذيب الشطط في القطاع العام : بحيث يتناول التخصيص إصلاح عيوب الإدارة والأداء .

٣ـ التخفيف من أعباء الحكومات : وذلك من خلال تخليص الحكومة من أعباء الأداء الضعيف والخسائر التي تتكبدها بعض المؤسسات العامة .

٤ـ تحقيق مزايا الإدارة الخاصة : كالحدّ من التدخل في

اتخاذ القرارات في إدارة المؤسسة بعد التخصيص ، وتقاضي العمال والموظفين أجوراً أعدل ، والارتباط بعوامل السوق التجاري والمالي ، وإحلال إشراف ورقابة المساهمين ذوي المصلحة الذاتية محل إشراف ورقابة موظفين بيروقراطيين لا مصلحة مباشرة لهم .

٥ـ إذكاء روح المنافسة في الاقتصاد الوطني : مما يؤدي إلىٰ رفع الكفاءة الإنتاجية في إنجاز الأعمال .

٦ـ تشجيع عودة رؤوس الأموال الهاربة واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية : وذلك باجتذاب ثقة المستثمرين الوطنيين المقيمين في الخارج ، وتعزيز رغبتهم في الاستثمار داخل بلادهم ، كما أنه يشكل حافزاً رئيسياً وعاملاً مطمئناً للشركات الأجنبية يدفعها إلىٰ الإقدام علىٰ استثمار رؤوس أموالها في البلدان المضيفة .

٧ـ تقليل البيروقراطية الحكومية والروتين في تقديم السلع والخدمات .

٨ـ وكذلك فهي قد تحقق للسياسيين مزايا جديدة ، منها : زيادة حجم العمليات والتوسع ، والإبداع ، والتقدم التكنولوجي .

* * *

الفصل الثاني

سلبيات الخصخصة

لدى التمحيص والمقارنات يلاحظ أن القطاع العام يتمتع بعدة مزايا ، منها :

١- من الأسهل علىٰ الأفراد الحصول على الوظائف في القطاع العام .

٢- وجود القطاع العام يأخذ في الاعتبار التوجهات العقائدية والسياسية .

٣- الدخول المتزايد في عملية الخصخصة ، يزيد من تعرّض القطر لمخاطر تجارب جديدة لا تعرف خصائصها أو تعقيداتها بعد .

٤- خشية صانع القرار السياسي من العواقب غير المحمودة لعملية الخصخصة ؛ التي قد تنعكس علىٰ موقعه والقوى السياسية التي أتت به إلى سدّة الحكم .

٥- وجود عقبات بوجه تسريع الخصخصة ، وذلك بسبب

القدرة الاستيعابية المحدودة للسوق المالية الناشئة .

ويتبين بوضوح بعض المخاطر والسلبيات لعملية الخصخصة ، منها :

أ ـ إن تحويل بعض المؤسسات العامة ذات الاحتكار الطبيعي إلى القطاع الخاص ، مع استمرارها في وضعها الاحتكاري ، قد يؤدي إلى الإضرار بمصالح جمهور مستهلكي السلع والخدمات المنتجة من قبل تلك المؤسسة ؛ على شكل رفع أسعار تلك السلع والخدمات المنتجة .

ب ـ إذا لم تقترن هذه العملية بإصلاح تشريعي وإداري واقتصادي ، ولم تتجه النية بإخلاص وثبات نحو مثل هذا الإصلاح ، فإنها قد لا تحقق أهدافها ، بل قد تؤدي العملية في مثل هذه الأحوال إلىٰ نتائج عكسية أو نكسات اقتصادية .

ج ـ إن عمليات بيع ونقل الملكية يجب أن تتم بوعي كامل ، وبأسلوب إداري سليم ، يضمن سلامة تلك العمليات وبعدها عن الفساد .

د ـ إذا لم تقترن العمليات باستمرار اضطلاع الحكومة بالاستثمار الاجتماعي ، فإنها قد تؤدي إلىٰ إغفال المصالح

العامة الاقتصادية والاجتماعية علىٰ الصعيد الوطني ، فالبحث العلمي والتطوير ونقل التقنية وتطوير بعض المناطق أو الاهتمام ببعض القطاعات والأنشطة ، كل ذلك يقتضي استمرار الجهود الحكومية إلىٰ جانب جهود القطاع الخاص .

هـ - إذا لم تنظم الدول الإسلامية وجود الشركات متعددة الجنسيات واستثمارها لأموالها داخل بلادها ، فسينتهي بها الأمر إلى استنزاف قدراتها الاقتصادية .

و - إن الاعتماد علىٰ القطاع الخاص بشكل واسع ، وبالأخص في القطاعات الاستراتيجية ، قد ينجم عنه انكشاف خارجي أوسع ، ويؤدي إلى زيادة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الوطني .

ز - إذا لم يتم إعادة تأهيل وتدريب العاملين في القطاع العام ؛ الذي سيتم تحويله إلىٰ القطاع الخاص ، سيكون هناك نوع من البطالة .

ح - لم يثبت حتىٰ الآن تحسّن الكفاءة نتيجة نقل الملكية فقط ، بل جاءت الكفاءة نتيجة التعرّض لعوامل المنافسة والسوق. . . . . ، لذلك فمن الخطورة التركيز علىٰ بيع المؤسسات العامة تحت إلحاح ضغوط توفير الموارد

للموازنة ، أو التخفيف من أعباء الدين الخارجي[1] .

إذاً :

هناك إيجابيات للخصخصة ، وهناك سلبيات ، فإذا كان الهدف هو الوصول إلىٰ وضع أحسن ، فلا بدّ من تلافي تلك السلبيات والمحاذير ، والاتجاه نحو الأمور التي تؤدي إلى مزيدٍ من الإيجابيات ، مثل :

ـ يجب أن يكون هناك إجماع وطني على مضمون الخصخصة ، وخاصة ما يتعلّق بالنقابات العمالية .

ـ ويجب أن تكون هناك شفافية في مراحل الخصخصة كافة ، وذلك كيلا تكون عملية الخصخصة عرضة للشك ، لأن هذا يؤدي إلى تشتيت الإجماع الوطني .

ـ سلامة معايير اختيار المشروعات المنوي تخصيصها ، أي أن تكون القطاعات هي بطبيعتها تجارية وتنافسية ، ولا يجوز احتكارها من قبل الدولة .

ـ توفّر البيئة التشريعية اللازمة لطمأنة المستثمر إلىٰ أن

---

(١) وعندها يكون الحال كما قال الشاعر :

إذا ما قضيتَ الدّين بالدين لم يكن قضاءً، ولكن كان غرماً على غرم!!

الأرضية القانونية لن تكون عرضة للتغير .

- وجود إطار قانوني سليم لحماية المستهلك من جهة أسعار الخدمات التي تؤديها هذه الشركات والمؤسسات المخصصة[1] ، وإعداد مجموعة من الضوابط لمنع الاحتكار واستغلال ، وتوفير المنافسة الشريفة التي تعتبر من الدعائم الأساسية لاقتصاديات السوق ، ورفع الفاعلية الاقتصادية .

- وجوب مراقبة من سيملك هذه الشركات المخصصة ، إذ من يضمن لنا أن اليد التي تديرها تريد المصلحة العامة ! ؟

- وجود سوق مالية نشطة ومتطورة للتداول بأسهم وسندات الشركات المخصصة .

- تأليف لجان متخصصة تشرف علىٰ عملية الخصخصة ، وذلك تحسّباً لأي تخبّط قد يحدث ، فتكون النتيجة إخفاقاً لا مثيل له .

ومن الأمثلة الواضحة على سلبيات الخصخصة ما حدث في اليابان ، حيث تم تسريح ما يقارب من (٢٩) ألف عامل ، وذلك عند خصخصة شركات خطوط السكك

---

(١) للتوسع يراجع : فقه ترشيد الاستهلاك ، للدكتور المؤلف : ٣٧ ـ ٤٣ .

الحديدية القومية ، وهذا الرقم يمثل تقريباً ثلث القوة العاملة فيها!

وتبرز هذه المشكلة ـ تسريح العمال ـ أكثر عندما يُراد تخصيص الشركات المنخفضة الكفاءة ، والتي تضخم عدد العاملين فيها بحيث أصبح لا يتناسب مع احتياجات العمل فيها .

وقد رسم المختصون أهم أساليب علاج سلبيات الخصخصة ، خاصة ما يتعلّق بالعمال ، وذلك من خلال ما يلي :

١ـ الحوار البناء مع العاملين ، وخاصة مع نقابات العمال .

٢ـ مشاركة العاملين في الملكية : ففي بريطانيا قامت الحكومة بإعطاء كل عامل عدداً من الأسهم المجانية ، سهمين مقابل كل سهم يشتريه العامل .

٣ـ شراء العاملين للشركة : وذلك بهدف استمرارهم فيها .

٤ـ التقليل من النتائج العكسية علىٰ العاملين : وذلك من خلال التعويضات والمكافآت للعاملين ، وخاصة الذي

يتقدّمون طواعية للتقاعد ونحو ذلك .

٥ـ تحمّل الحكومة تكاليف العمالة الفائضة : ففي غينيا مثلاً ، قامت الحكومة بإلحاق العاملين الذين تمّ تسريحهم من الشركات الصناعية في أجهزة خدمتها المدنية ، كخطوة مؤقتة لحين توفير فرص عمل لهم أخرىٰ .

٦ـ إعطاء العاملين المتقاعدين طواعية أو المسرّحين مبلغاً محدداً مقطوعاً .

٧ـ الحصول على التزام المشتري بالاحتفاظ بالعمالة الحالية[١] .

* * *

(١) للتوسع في هذا الباب يراجع :

الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء للدكتور محمود صبح : ٦٩ـ٧٦ ، القطاع العام إلىٰ أين للدكتور غسان قلعاوي : ١٢٠ـ١٢٣ ، الخصخصة لمحمد أوانج ـ مرجع سابق ـ : ٦٩ـ٧٧ ، الخصخصة (التخصيص) للقاضي أنطوان الناشف : ١٦٧ـ١٧٩ ، في ظل سياسة الخصخصة ـ مرجع سابق ـ : ٢٩ـ٣١ ، هذه هي خطايا الخصخصة السبع لأحمد سيف النصر : ٤٦ .